

رئيس وأعضاء مجلس النواب: التسجيل بأثر رجعي في الفاتورة الثابتة يدعم استقرار ميزانية الأسرة البحرينية

أشاد رئيس وأعضاء مجلس النواب بأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بإتاحة الفرصة وبشكل استثنائي للمواطنين في مسكنهم الأول، بالتسجيل بأثر رجعي من شهر مايو لهذا العام في نظام الفاتورة الثابتة الشهرية لدى هيئة الكهرباء والماء، مع إيداع كامل الفروقات بين الفواتير التي تم إصدارها خلال هذه الفترة مع معدل الفاتورة الشهرية خلال العام، وعلى أن تودع هذه الفروقات لصالح المواطنين في حساباتهم لدى الهيئة.

وأكدوا أن أمر سموه يعكس الحرص على تلمس احتياجات المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر البحرينية، ويساعد على تنظيم الالتزامات المالية وتجنب تفاوت قيمة الفواتير على مدار العام، مشيرين إلى أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قى دعم المبادرات التي تمس حياة المواطنين، ومواصلة بحث الخيارات والمبادرات التي تراعي اختلاف الظروف الأسرية والسكنية.

في البداية أعرب أحمد بن سلمان الأمير رئيس مجلس النواب عن بالغ الشكر وعميق التقدير والامتنان للأمير الكريم الذي تفضل به صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكداً أن هذا الأمر الكريم يجسد النهج الحكيم لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وحرص سموه الدائم والمستمر على تلمس احتياجات المواطنين وتخفيف عنهم، والاستجابة القوية لطلباتهم، ويؤكد أن المواطن البحريني في قلب الأولويات الحكومية، وفي صدارة اهتماماتها.

وأوضح أن نظام الفاتورة الثابتة يمثل خطوة نوعية ومهمة تسهم بشكل مباشر في تسهيل تنظيم المواطنين لالتزاماتهم المالية المتعلقة بفواتير الكهرباء والماء في مسكنهم الأول، وتجنب تفاوت قيمة الفواتير على مدار العام، خصوصاً خلال أشهر الصيف التي تشهد ارتفاعاً في الاستهلاك، حيث يتيح النظام آلية مرنة وميسرة للتخطيط المالي الأسري، ويحقق الاستقرار والمأمنيتة للأسر البحرينية.

من جانبه، أكد النائب محمد يوسف المعرفي أن أمر صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، يجسد الرؤية الناقية والنهج الإنساني للقائدة الحكيمة في التعامل مع متطلبات المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، ويعكس استجابة الحكومة لطلباتهم بما يعزز الثقة والشراكة بين الشعب والقيادة.

وفي السياق ذاته، أشار النائب الدكتور حسن عيد بوخماس إلى أن الأمر يعكس قرب سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من المواطن وتلمسه احتياجاته اليومية، ويجسد توجيهات جلالة الملك المعظم بأن يكون المواطن في صدارة الأولويات، مضيفاً أن الأمر يسهم في تسهيل تنظيم الأسر البحرينية لالتزاماتها المالية وتجنب تفاوت قيمة فواتير الكهرباء والماء على مدار العام، خصوصاً في أشهر الصيف، بما يحقق الاستقرار المالي والمعيشي ويساعد المواطنين على التخطيط السليم لميزانياتهم.

ومن جانبه، أشارت النائبة مريم حسن الصائغ إلى التوجيهات الملكية السامية التي تضع المواطن على الدوام في محور التنمية وغايتها، وهو ما ترجمه أمر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والذي يعكس حرص سموه الدائم على تخفيف الأعباء المعيشية على الأسرة البحرينية. بدوره، أكد النائب وليد جابر الدوسري أن الأمر يعكس النهج الحكومي الذي يضع المواطن البحريني في صدارة الأولويات، ويجسد توجيهات الملكية بأن تكون السياسات والخدمات الحكومية موجهة لتحقيق الحياة الكريمة للمواطن.

من جهته، أوضح النائب جلال كاظم المحفوظ أن استقرار قيمة الفواتير الشهرية يسهم في تمكين الأسر من تنظيم ميزانياتها والتخطيط لالتزاماتها المالية بصورة أكثر وضوحاً واستقراراً، خصوصاً في ظل الالتزامات المعيشية المتزايدة.

وفي تصريح له، وصف النائب بدر صالح التميمي إتاحة التسجيل بأثر رجعي بأنها خطوة مهمة من شأنها الإساهم في دعم عدد كبير من المواطنين، وتخفيف من الأعباء المالية المرتبطة بفواتير الكهرباء والماء، مؤكداً أن الأمر يستجيب لاحتياجات شريحة واسعة من المواطنين، ويساعد الأسر على تنظيم التزاماتها، لا سيما مع ارتفاع الاستهلاك خلال

أشهر الصيف.

ومن جانبه، ثمن النائب محسن علي العسبول الأمر، معرباً عن شكره وامتنانه لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وأكد أن الأمر يعكس حرص سموه ومتابعته لاحتياجات المواطنين وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، ويترجم التوجيهات الملكية برعاية المواطن وجعله محور مبادرات التنمية والتطوير.

بدوره، أكد النائب محمد سلمان الأحمد أن انتظام قيمة فواتير الكهرباء والماء على مدار العام مهم لارتباط هذه الخدمات بالنفقات الأساسية للأسرة، موضحاً أن الحد من تفاوت الفواتير بين الأشهر يعزز قدرة المواطنين على التخطيط للإنفاق وتحديد أولوياتهم، ويخفف الضغوط التي تفرضها الفواتير المرتفعة في بعض فترات العام على الميزانية الشهرية.

ومن جهته، أكد النائب محمد حسين جناحي أن هذه الخطوة تسهم في تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين، وتمكينهم من تنظيم التزاماتهم الشهرية وتجنب تفاوت قيمة الفواتير على مدار العام، بما يعزز الاستقرار المالي للأسر البحرينية. وثمن جناحي الأمر، مشيراً إلى أنه يعكس الحرص على تلبية احتياجات المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة إليهم. وأكد النائب الدكتور منير إبراهيم سرور أن ما يميز الأمر انتقال أثره مباشرة إلى حياة الأسرة البحرينية، إذ يساعد استقرار الفاتورة الشهرية المواطن على تنظيم ميزانيته، خصوصاً خلال أشهر الصيف، مشيراً إلى أن إتاحة التسجيل بأثر رجعي وإيداع الفروقات تمثلان استجابة عملية تراعي الظروف المعيشية للأسر وتعزز الثقة في قدرة المؤسسات الحكومية على تطوير خدماتها بما يلبي احتياجات المواطنين.

ومن جهته، أكد النائب محمد جاسم العلوي أن إتاحة التسجيل بأثر رجعي وإعادة كامل الفروقات المستحقة إلى حسابات المواطنين لدى هيئة الكهرباء والماء تمثل خطوة إيجابية تعزز استفادة المواطنين من نظام الفاتورة الثابتة، وتساهم في تنظيم التزاماتهم المالية وتخفيف الأعباء المرتبطة بتكاليف استهلاك الكهرباء والماء.

وأشار النائب الدكتور حسن عيد بوخماس إلى أن الأمر يعكس قرب سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من المواطن وتلمسه احتياجاته اليومية، ويجسد توجيهات جلالة الملك المعظم بشأن يكون المواطن في صدارة الأولويات، مضيفاً أن الأمر يسهم في تسهيل تنظيم الأسر البحرينية لالتزاماتها المالية وتجنب تفاوت قيمة فواتير الكهرباء والماء



على مدار العام، وخصوصاً في أشهر الصيف، بما يحقق الاستقرار المالي والمعيشي ويساعد المواطنين على التخطيط السليم لميزانياتهم. وأكد بوخماس أن الأمر يعكس عمق التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بروح فريق البحرين الواحد، وهو تعاون أثمر ويثمر قرارات تصب في خير المواطن البحريني.

ومن جانبه، أشارت النائبة مريم حسن الصائغ إلى التوجيهات الملكية السامية التي تضع المواطن على الدوام في محور التنمية وغايتها، وهو ما ترجمه أمر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي يعكس حرص سموه الدائم على تخفيف الأعباء المعيشية على الأسرة البحرينية. وأوضحت أن نظام الفاتورة الثابتة يسهم في تسهيل تنظيم الالتزامات المالية المتعلقة بفواتير الكهرباء والماء وتجنب تفاوت قيمتها على مدار العام، بما يوفر استقراراً مالياً ونفسياً للأسر ويساعدها على التخطيط السليم لميزانياتها، وخصوصاً في فصل الصيف.

وأشارت الصائغ إلى أن الأمر يؤكد متانة التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بروح فريق البحرين الواحد، وحرص الجميع على العمل المشترك من أجل خير المواطن البحريني، مؤكدة مواصلة دعم المبادرات التي تعزز معيشة المواطنين.

بدوره، أكد النائب وليد جابر الدوسري أن الأمر يعكس النهج الحكومي الذي يضع المواطن البحريني في صدارة الأولويات، ويجسد التوجيهات الملكية بأن تكون السياسات والخدمات الحكومية موجهة إلى تحقيق الحياة الكريمة للمواطن. وأوضح أن نظام الفاتورة الثابتة يقدم حلاً عملياً وواقعياً يمس حياة كل أسرة بحرينية، إذ يسهم في تنظيم الالتزامات المالية وتجنب التفاوت الكبير في قيمة الفواتير على مدار العام، لا سيما خلال أشهر الصيف التي يرتفع فيها الاستهلاك، بما يوفر استقراراً مالياً ويساعد الأسر على التخطيط السليم لميزانياتها. وأضاف الدوسري أن إقرار التسجيل بأثر رجعي وإيداع الفروقات لصالح المواطنين يؤكد روح المسؤولية والعدالة، مشيراً إلى أن الأمر ثمة التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بروح فريق البحرين الواحد. وأكد مواصلة دعم كل ما يعزز مصلحة المواطن البحريني.

من جهته، أوضح النائب جلال كاظم المحفوظ أن استقرار قيمة الفواتير الشهرية يسهم في تمكين الأسر من تنظيم ميزانياتها والتخطيط لالتزاماتها المالية بصورة أكثر وضوحاً واستقراراً، وخصوصاً في ظل الالتزامات المعيشية المتزايدة. وثمن في الوقت ذاته، احتساب الفروقات



فيما توفر تسوية الفروقات وإيداعها في حسابات المواطنين لدى الهيئة آلية محددة لمعالجة المبالغ ذات الصلة. وأشار هشام هاشم القصاب عضو مجلس الشورى بالأمر الذي يتيح التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء للمسكن الأول، مؤكداً أن نظام الفاتورة الثابتة يمثل آلية عملية تساعد على تقدير المصروفات الشهرية وإدارة الالتزامات المالية للأسر البحرينية.

وأوضحت أن إتاحة التسجيل في النظام بأثر رجعي للمسكن الأول تمنح المواطنين فرصة الاستفادة من مزاياه عن الفترة المشمولة، إلى جانب إيداع الفروقات المستحقة في حساباتهم لدى هيئة الكهرباء والماء، بما يعزز الاستقرار المالي للفترة المشمولة. وأشارت السديرة إلى حرص الحكومة على تخفيف الأعباء عن المواطنين، لا سيما مع تفاوت قيمة الفواتير التي قد يصعب على بعض الأسر

الأساسية. وأشار الدكتور محمد علي حسن علي عضو مجلس الوزراء، مبيّناً أن استقرار المصروفات الأساسية يساهم في تحسين التخطيط المالي للأسر ويقلل صعوبة التعامل مع تفاوت الالتزامات الشهرية. وأوضح أن نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء يساعد المواطنين على تقدير النفقات بصورة أكثر انتظاماً، فيما تعزز إتاحة التسجيل بأثر رجعي وتسوية الفروقات وضوح المعالجة المالية للفترة المشمولة بحسب ما ورد في أمر سموه.

كما أشاد عادل بن عبدالرحمن العسوي عضو مجلس الشورى بأمر صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والخاص بتنظيم فواتير الكهرباء والماء، مؤكداً أن هذا الأمر يدعم الأسر لوضع خطط مالية أوضح، ويحد من تفاوت قيمة الالتزامات الشهرية على مدار العام، مشيراً إلى أن أمر سموه يتيح الاستفادة من معدل شهري ثابت للمسكن الأول، مع التسجيل بأثر رجعي منذ مايو وتسوية الفروقات المستحقة، بما يعزز وضوح المصروفات المرتبطة بالخدمات

رئيس وأعضاء الشورى: أمر ولي العهد رئيس الوزراء يعزز الاستقرار المعيشي ويراعي احتياجات المواطنين

من جهته، أوضح الدكتور علي محمد الرميحي عضو مجلس الشورى أن فواتير الكهرباء والماء ترتبط باحتياجات يومية أساسية، ما يجعل تنظيم قيمتها الشهرية أمراً مهماً للمواطنين. وأكد أن الأمر يتيح التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء وفق معدل شهري يساعده على وضوح الالتزامات المرتبطة بهذه الخدمات.

كما أشاد السيد فؤاد أحمد الحاجي عضو مجلس الشورى بالأمر الذي يراعي الالتزامات الأساسية للمواطنين، ويتيح التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء وفق معدل شهري يساعده على تنظيم المصروفات، فيما توفر إعادة الفروقات المستحقة إلى حسابات المواطنين لدى الهيئة آلية واضحة لمعالجة المبالغ عن الفترة المشمولة بالأمر.

وبدوره، أشار الدكتور أنور الشورى إلى أن المبادرات الخدمية تكون أكثر فاعلية عندما تعالج احتياجات واضحة لدى المستفيدين، مؤكداً أن إتاحة التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء، سُمِّرًا إلى أن وضوح الإجراءات وسهولة الانتفاع من الخدمات عنصران مهمان في تحسين تجربة المستفيد. وأكد أن السماح بالتسجيل بأثر رجعي للمسكن الأول، مع إيداع الفروقات المستحقة في حسابات المواطنين لدى الهيئة، يوفر آلية محددة لتنظيم الالتزامات المالية المرتبطة بالخدمة.

توزيع التزاماتها بما يتناسب مع دخلها الشهري. وأشاد السيد حمد بن مبارك النعيمي عضو مجلس الشورى بإتاحة التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء وفق أمر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، موضحاً أن النظام يوفر وسيلة عملية لتقدير النفقات الشهرية بوضوح أكبر، مع تسوية الفروقات المالية وإيداعها في حسابات المواطنين لدى الهيئة

عن الفترة المحددة. من جانبه، أكدت الدكتورة جميلة محمد رضا سلمان عضو مجلس الشورى أن تنظيم الفواتير الشهرية يساعد الأسر على إدارة ميزانياتها، خصوصاً مع تفاوت قيمة المصروفات الأساسية خلال العام. وأوضحت أن إتاحة التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء تتيح للمواطنين الانتفاع من مزاياه عن الفترة المشمولة، إلى جانب إيداع الفروقات المستحقة في حساباتهم لدى الهيئة وفق الأمر الصادر عن سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

فيما نوّه السيد جمعة محمد الكعبي عضو مجلس الشورى بأهمية الأمر، باعتباره الكهرباء للمسكن الأول، مؤكداً أن نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء للمسكن الأول، مؤكداً أن نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء، سُمِّرًا إلى أن وضوح الإجراءات وسهولة الانتفاع من الخدمات عنصران مهمان في تحسين تجربة المستفيد. وأكد أن السماح بالتسجيل بأثر رجعي للمسكن الأول، مع إيداع الفروقات المستحقة في حسابات المواطنين لدى الهيئة، يوفر آلية محددة لتنظيم الالتزامات المالية المرتبطة بالخدمة.

وأشار السيد رضا إبراهيم منفردى عضو مجلس الشورى إلى أن إدارة ميزانية المنزل تتطلب معرفة المصروفات الأساسية وتوزيعها على مدار العام، مؤكداً أن نظام الفاتورة الثابتة للكهرباء والماء، وفق أمر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، يساهم على تنظيم هذه الالتزامات من خلال اعتماد معدل شهري محدد.

أشاد أعضاء مجلس الشورى بأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بإتاحة الفرصة وبشكل استثنائي للمواطنين في مسكنهم الأول، بالتسجيل بأثر رجعي من شهر مايو لهذا في نظام الفاتورة الثابتة الشهرية لدى هيئة الكهرباء والماء، مع إيداع كامل الفروقات بين الفواتير التي تم إصدارها خلال هذه الفترة مع معدل الفاتورة الشهرية خلال العام، وعلى أن تودع هذه الفروقات لصالح المواطنين في حساباتهم لدى الهيئة.

وأكد على بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أن هذا الأمر يعكس الحرص المستمر على تلبية احتياجات المواطنين، ومواصلة تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مشيراً إلى أن إتاحة التسجيل بأثر رجعي في نظام الفاتورة الثابتة الشهرية تمثل خطوة مهمة لمساعدة المواطنين على تنظيم التزاماتهم المشتركة على تنظيم الفواتير في المالية، وتجنب التفاوت في قيمة فواتير الكهرباء والماء، وخصوصاً في فصل الصيف.

ونوّه رئيس مجلس الشورى بالجهود التي تقوم بها وزارة شؤون الكهرباء والماء، وهيئة الكهرباء والماء من أجل ضمان